

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٩٩

الثلاثاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي ألميدا فيليو . . . . . (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد خلوبونين
	ألبانيا . . . . . السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيدة المطروشي
	أيرلندا . . . . . السيدة كيللي
	الصين . . . . . السيد شينغ جي شنغ
	غابون . . . . . السيدة كومبي ميسامبو
	غانا . . . . . السيد بواتنغ
	فرنسا . . . . . السيدة ديم لابليل
	كينيا . . . . . السيدة نتوكي
	المكسيك . . . . . السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد مانسفيلد
	النرويج . . . . . السيد تيتشنر
	الهند . . . . . السيد سيتيا
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد كيللي

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-43893 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

عن كافة التدابير والممارسات والقرارات الرامية إلى تغيير طابع المدينة المقدسة ووضعها القانوني.

أولاً، لا شك في أن أعمال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستيلائها على الأراضي والممتلكات لصالح المستوطنات الإسرائيلية، وعنفها ضد الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين العزل، وحصارها لغزة، هي انتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني.

ثانياً، لا يوجد تكافؤ أخلاقي أو قانوني أو سياسي بين إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والشعب الفلسطيني المحتل والمضطهد. فالكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير وتنفيذ قرارات المجلس أمر مشروع. أما قمع إسرائيل للشعب الفلسطيني المحتل فأمر غير مشروع.

ثالثاً، إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لن يجلب السلام إلى الأرض المقدسة. وإن استرشدنا بالتاريخ، فنسجد أنه حتى وإن جردت إسرائيل الفلسطينيين من ممتلكاتهم وسلبتهم السلطة، فإن كل حيل قادم من الفلسطينيين سيصر على السعي إلى نيل حريته وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، فضلاً عن صيغة الحل القائم على وجود دولتين، الذي ينطوي على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة الأراضي ولديها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود عام ١٩٦٧ المحددة مسبقاً والمُعترف بها والمقبولة، وعاصمتها القدس الشريف، وهو ما يشكل الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ويجب إحياء عملية السلام لتحقيق ذلك الهدف.

ومن المؤسف أن المجلس فشل في إعادة تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في فلسطين المحتلة. فلم يدن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي وقرارات المجلس نفسه. ولم يتمكن من إحياء العملية لتعزيز الحل المقبول القائم على وجود دولتين. إن الجرح المتفتح المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي والفظائع الإسرائيلية في فلسطين المحتلة هو المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار والتوترات والنزاع في الشرق الأوسط بأسره. وبغية إحلال السلام والاستقرار في

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سأحاول أن أتوخى الإيجاز، رغم أن بياني قد تأجل إلى بعد ظهر اليوم بسبب البيانات الطويلة التي أدلي بها في مجلس الأمن صباح اليوم.

تشكر باكستان الرئاسة البرازيلية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط وفلسطين.

تعرب باكستان عن قلقها العميق إزاء استمرار تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، ولا سيما المسجد الأقصى والحرم الشريف. وتدين باكستان استمرار قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، فضلاً عن هدم منازل الفلسطينيين، والتشريد القسري للأسر الفلسطينية، وقتل الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة بشكل وقح.

لقد اعتمد الاجتماع الوزاري الثامن والأربعون لوزراء خارجية البلدان الإسلامية إعلان إسلام أباد الذي أعاد التأكيد، في جملة أمور، على الأهمية المحورية لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمم الإسلامية، مؤكداً من جديد دعمه المبدئي والمستمر على جميع المستويات للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واستقلال دولة فلسطين على طول حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

كما أكد مجدداً أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة لدولة فلسطين، ودعا المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن ممارساتها الاستعمارية والالتزام بجميع القرارات الدولية المتعلقة بمدينة القدس الشريف والامتناع

إن ملايين اللاجئين الفلسطينيين يعتمدون على المساعدات المنقذة للحياة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبصفتنا عضوا في اللجنة الاستشارية للأونروا ورئيسا للفريق العامل المعني بتمويل الأونروا منذ إنشائها، يسرنا استئناف تقديم الدعم الفعال للأونروا ولولايتها الهامة في مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد الشهر الماضي. بيد أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التوفيق بين ذلك الدعم السياسي القوي وتوفير التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به للوكالة. وتبعث فجوة التمويل المتوقعة بنحو ١٠٠ مليون دولار على الشعور بالقلق.

ونحث جميع الأعضاء على الوفاء بتعهداتهم وتقديم الدعم المالي للوكالة فضلا عن مضاعفة جهودهم لتمكين الأونروا من الوفاء بولايتها بفعالية. وسواصل بلدي دعم أعمال الأونروا الحيوية ماليا وسياسيا. ويشمل ذلك تقديم الدعم الفعال لتجديد الجمعية العامة لولاية الوكالة هذا الخريف. إن استمرار عمليات شريان الحياة للأونروا أمر ضروري. ستواصل تركيا دعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

**السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه الجاري، وأن أعرب عن التقدير لنانبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطتها المتميزة للمجلس اليوم.

يتزامن عقد جلستنا اليوم وأنظار العالم لا تزال مشدودة نحو منطقتنا العربية التي شهدت في الآونة الأخيرة حراكا دوليا متزايدا، نتطلع لأن يسفر عن مزيد من الاهتمام الدولي بالقضايا الرئيسية في منطقتنا العربية وعلى رأسها قضية العرب المركزية، القضية الفلسطينية، بمشاركة أكثر فاعلية من القوى الكبرى على مختلف توجهاتها وانتماءاتها.

الشرق الأوسط، يجب التصدي بفعالية لقضية فلسطين - مصدر انعدام الأمن في المنطقة ونزاعاتها المتعددة - بوصفها الأولوية الأولى والأكثر إلحاحا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد كيتشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، ونرحب بالإحاطة التي قدمتها نائبة المنسق الخاص.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز التقدم نحو حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وما يثير نفس القدر من الإحباط هو عدم اهتمام المجتمع الدولي بإيجاد حل عادل ودائم وشامل لذلك النزاع المدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أمد طويل. إن الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة وضع لا يمكن تحمله. كما أن المستوطنات غير القانونية وممارسات الإخلاء القسري واستخدام القوة غير المتناسبة ضد المدنيين ومحاولات تقويض مركز القدس علاوة على الحصار المفروض على غزة، كلها إجراءات انفرادية متخذة في الأراضي المحتلة وتنتقص من الحقوق والحريات الأساسية للفلسطينيين. كما أنها تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، هي السبيل الوحيد لإيجاد حل عملي لهذا النزاع. وليست هناك حلول مؤقتة يمكنها حل هذا النزاع، سواء كانت حوافز اقتصادية أو مساعدات إنسانية. لذلك فإن العودة إلى المسار السياسي والتعجيل بالجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام يعدان ضرورة ملحة. وتقع على عاتق أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط مسؤولية خاصة في ذلك الصدد. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظر تصعيدا جديدا في المنطقة ليبدأ معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تضطلع بالأدوار الهامة المناطة بها، بما في ذلك باعتبارها عضوا في المجموعة الرباعية.

المتلاحقة لحقوقه غير القابلة للتصرف في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. والأمثلة الصارخة لهذه الانتهاكات ماثلة مؤخرا أمام أعيننا في قرية مسافر يطا وأحياء الشيخ جراح وسلوان ومدينة الخليل، بل وفي مدينة القدس ذاتها، التي تتعرض لانتهاكات شرسة تشارك فيها القوات الإسرائيلية مع المستوطنين في الاعتداء على الشعب الفلسطيني، وفي انتهاك المقدسات الإسلامية، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، وفي الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني المسلم للمشاعر الإسلامية المقدسة في تحد سافر لحرية العقيدة والعبادة.

ترحب الجامعة العربية بالتقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) الذي ناقشه المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9096) والذي أدرج وضع أطفال فلسطين كأحدى الحالات المثيرة للقلق نتيجة ما يتعرضون له من انتهاكات إسرائيلية جسيمة. وفي ذات الإطار واستثمرا للزخم الإيجابي في اللقاءات الأخيرة، فلا يمكن أن يكتفي مجلس الأمن بالاستماع لتقرير وراء تقرير من المقرر الخاص المعني بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بينما يؤكد المقرر الخاص في كل تقرير أن إسرائيل ما زالت مستمرة في بناء المستوطنات وماضية حتى أمس ٢٥ تموز/يوليه في سياساتها الاستيطانية الشرسة، التي تحول دون تنفيذ حل الدولتين على أرض الواقع، وتقف في وجه تطبيق مبدأ "الأرض مقابل السلام".

إن مجلس الأمن مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يتخذ الإجراءات الحاسمة التي تكفل انصياع إسرائيل لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يضمن احترامها لقرارات هذا المجلس، وأن يقر الإجراءات اللازمة لمساءلتها عن كافة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها في حق الشعب الفلسطيني المحتل.

وضمن إجراءات المساءلة فلا بد من إجراء تحقيق دولي مستقل تحت إشراف هذا المجلس في اغتيال إسرائيل للإعلامية الشهيدة شيرين أبو عاقلة واغتيالها للصحفية الفلسطينية الشهيدة غفران هارون حامد وراسنة، في تحد سافر لحرية الرأي والصحافة، وفي انتهاك صارخ

فلا شك أن الاهتمام المتزايد بمنطقة الشرق الأوسط سياسيا وأمنيا واقتصاديا لا بد وأن يجد صده في أطرافنا الدولية متعددة الأطراف، وخاصة هنا في مجلس الأمن، وعلى نحو يعزز تعامل الأمم المتحدة مع القضايا العربية بهدف التوصل للسلام العادل والشامل في منطقتنا على أساس حل الدولتين ومبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي اتخذناه في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كأساس للتوصل لتسوية سلمية للقضية الفلسطينية، تكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا لقرارات الشرعية الدولية ولمبادرة السلام العربية.

من هذا المنطلق، وحتى يقطع مجلسكم الموقر الطريق أمام أي محاولات لتحويل مبدأ "الأرض مقابل السلام" إلى "مبدأ السلام مقابل السلام" ويتغلب على محاولات إسرائيل لاستبعاد أو تأجيل تنفيذ حل الدولتين والحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة أو لتوسيع دائرة السلام بينها وبين الدول العربية دون إحراز تقدم مواز نحو إقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين المحتلة، فلا بد أن نبني على الزخم الإيجابي الذي خلفته قمة جدة العربية - الأمريكية تحت شعار "الأمن والتنمية" تأكيدا للرابطة المحورية بينهما، تلك الرابطة التي ترتبط في شقها الأمني بعمل هذا المجلس، والتي تقود إلى أهمية استغلال هذا المناخ الإيجابي لعقد اجتماعات المجموعة الرباعية الدولية على المستوى الوزاري للبدء ودون إبطاء أو تأجيل، في الأعداد للمفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حول قضايا الوضع النهائي الخمسة، وعلى رأسها قضية الأرض، التي تشكل المحور الأساسي لإقامة الدولة الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين، جنبا إلى جنب مع قضايا الأمن والمياه واللاجئين، وكذا قضية القدس التي تحتل مكانة رئيسية، ليس فقط لدى الشعب الفلسطيني، وإنما لدى كافة المؤمنين بالديانات السماوية في كل أرجاء الأرض، وأخذا في الحسبان أن القدس الشرقية كانت وستظل عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

بالتوازي مع ذلك، لا بد أن يتخذ مجلسكم الموقر من الإجراءات ما يكفل حماية الشعب الفلسطيني الأعزل من الانتهاكات الإسرائيلية

أعربت عن تعهدات جديدة ستساعد الوكالة على تجاوز أزمته الحالية في التمويل. كما تؤكد الجامعة على حتمية تجديد ولاية الأونروا في الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والسبعين.

ختاماً، لقد عانت قضية فلسطين من قرارات مجحفة غير مسؤولة في فترات سابقة؛ وعانت مؤخراً من الإهمال المتعمد لغير سبب، كما وقعت مع غيرها ضحية للصراعات والتجاوزات بين القوى الكبرى مؤخراً. إلا أن جامعة الدول العربية لا تزال مصرة على استعادة عملية السلام في الشرق الأوسط لفاعليتها ومحوريتها؛ وعلى استثمار بؤادر الأمل الإيجابية الأخيرة لتحقيق ذلك، والتغلب على كافة العقبات التي تقف في سبيل التوصل إلى السلام المنشود. وتتطلع جامعة الدول العربية إلى العمل يدا بيد مع مجلس الأمن في الفترة القادمة تحقيقاً لهذا الغرض.

**السيد بيريس أيسرتان** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر عقد المناقشة الفصلية المفتوحة اليوم بشأن موضوع نوليها أهمية خاصة استناداً إلى موقفنا المبدئي الراسخ منذ أمد بعيد ودعمنا الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني البطل. ونود أيضاً أن نشكر نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطتها.

ونؤيد البيان الذي أدلى به وفد جمهورية أذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

للأسف، منذ أن اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة ذاتها لمعالجة هذه المسألة (انظر S/PV.9021)، لم تتحسن الحالة على أرض الواقع. بل على العكس تماماً، فهي تستمر في التدهور يوماً بعد يوم، بينما تستمر معاناة الشعب الفلسطيني النبيل، ضحايا الهجمات العنيفة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك أعمال الإرهاب التي ترتكبها ميليشيات المستوطنين المتطرفة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الحالة في قطاع غزة - أكبر سجن في العالم - التي تخضع لحصار قاس منذ أكثر من ١٥ عاماً، وأسفرت عن حالة إنسانية مزرية وظروف اجتماعية واقتصادية مؤسفة لأكثر من مليوني

لأبسط حقوق الإنسان في التعامل مع الصحفيين العزل، لمجرد أنهم يفضحون ممارسات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين المنتهكة لحقوق الشعب الفلسطيني. كما يتعين أن يتصدى المجلس للانتهاكات الإسرائيلية المنهجة لحقوق الشباب والمرأة الفلسطينيين التي تحول دون تحقيقهم لأهداف التنمية المستدامة، ودون مشاركتهم في رسم وتنفيذ طموحات دولتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتتسبب في القضاء على جيل كامل من الفلسطينيين تحت الاحتلال دون بارقة أمل في المستقبل.

لقد طرح الرئيس محمود عباس عدة مرات أمام هذا المجلس وفي الجمعية العامة مبادرة لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة للبدء في مفاوضات مباشرة وجادة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تحت رعاية وإشراف المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وإن تدعم جامعة الدول العربية هذه المبادرة بكل قوة؛ فإنها تطالب مجلس الأمن بالبدء فوراً في استثمار ما تولد من زخم إيجابي مؤخراً في جدة وما أظهرته القمة العربية الأمريكية من دعم منقطع النظير للقضية الفلسطينية، للبدء في عقد المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة، خاصة وأن باقي أعضاء المجموعة الرباعية، ونتمنى الآن أن يكون جميع أعضاء المجموعة متفقين على أهمية عقد الاجتماع الوزاري للمجموعة للبدء فوراً في الإعداد للمؤتمر.

وفي نفس الوقت، لا بد أن يستمر المجتمع الدولي في إيلاء الأهمية المتزايدة للتعامل الفعال مع الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للشعب الفلسطيني، خاصة مع استمرار تداعيات جائحة كوفيد-١٩ السلبية وتفاقم أزمته الغذاء والطاقة، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية. وإن تعبر جامعة الدول العربية عن تقديرها للمساعدات القيمة التي يتم تقديمها للسلطة الفلسطينية لمساعدتها على التصدي لهذه الأزمة الاقتصادية الخانقة؛ فإنها تعبر أيضاً عن تقديرها لرئيس الجمعية العامة لمبادرته بعقد الاجتماع الرفيع المستوى الأخير لتقديم الدعم اللازم للأونروا لتمكينها من أداء مهامها المحورية في التعامل مع الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين، الذين يعانون من تداعيات هذه الأزمات أيضاً. وتعتبر أيضاً عن التقدير لكافة الدول التي

العقاب على الصعيد الدولي، ولا تعمل إلا على دعم ممارسات إسرائيل وسياساتها الإجرامية الروتينية، مع الإفلات التام من العقاب. بيد أننا نرحب باحتمال إدراج إسرائيل، شريك الولايات المتحدة، في قائمة مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال، كخطوة أولى هامة نحو المساءلة، في حالة عدم حدوث تحسينات ملحوظة واستمرار الهجمات العشوائية ضد تلك الفئة الضعيفة.

ونريد أن نعرف كم من الوقت نحتاج لأن يمر قبل أن يطالب المجلس إسرائيل بوضع حد لعدوانها المستمر على فلسطين؟ وكم من الأرواح الفلسطينية الأخرى يجب أن تزهد قبل أن يحاسب المجلس أخيراً إسرائيل على جرائمها؟ كم من الوقت يجب أن يمر قبل تحقيق العدالة ووضع حد لدورة الإفلات من العقاب السائدة؟ كم من الوقت سيستغرق المجلس لمحاسبة إسرائيل على جرائمها، وتنفيذ القرارات ذات الصلة، ومطالبة إسرائيل بوقف عدوانها المستمر على فلسطين أو الموافقة على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني؟

ونحن، من جانبنا، لا يسعنا في فنزويلا إلا أن نواصل الإصرار على ألا تضطلع هذه الهيئة، تمثيلاً مع السلطات المخولة لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بدور بناء في التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني فحسب، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف حوار سياسي ضروري وذو مصداقية، ومفاوضات جادة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، على أساس الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، بل وأن تمضي قدماً في اتخاذ تدابير ملموسة، بدون مزيد من التأخير، لكفالة مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أمام العدالة الدولية.

في الختام، نؤكد من جديد موقفنا الثابت الداعم للدفاع عن استقلال الشعب الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحقيق تطوعاته الوطنية المشروعة. ونجدد التزامنا بمواصلة العمل من أجل تحقيق دولة فلسطين الحرة والمستقلة ذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وعضو كامل العضوية في منظمتنا. ويجب على المجلس أن يكف عن حرمان الشعب الفلسطيني البطل من السلام والعدالة والحرية.

فلسطيني تتدهور يوماً. ولذلك، فإننا نصر على أن هذه السياسة المتعمدة التي لا تسعى إلى إلحاق الألم والمعاناة بالسكان المدنيين الفلسطينيين فحسب، بل تسعى أيضاً إلى تفتيت الأراضي الفلسطينية وتدمير إمكانية إقامة دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تعرض للخطر إمكانية تحقيق سلام عادل ودائم في تلك المنطقة.

في ٧ حزيران/يونيه، نشرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، تقريرها الأول (A/HRC/50/21)، وخلصت فيه، في جملة أمور، إلى أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك سياسة الاستيطان غير القانونية، فضلاً عن التمييز ضد الفلسطينيين، أمر أساسي لوقف الصراع ودورة العنف المستمر، وأن ثقافة الإفلات من العقاب السائدة توجب الاستياء والتوترات على أرض الواقع، مما يزيد بدوره من عدم الاستقرار ويطيل أمد الصراع. والأسوأ من ذلك، يشير التقرير إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال، في مواجهة ما يسميه "احتلالاً إلى الأبد"، "ليس لديها نية لإنهاء الاحتلال"، بل على العكس من ذلك، تتبع "سياسات واضحة لضمان السيطرة الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة وتعمل على تغيير التركيبة السكانية من خلال الحفاظ على بيئة قمعية للفلسطينيين وبيئة مؤاتية للمستوطنين الإسرائيليين".

وهذا ليس استنتاجاً جديداً، بل هو تأكيد لما كنا ندينه منذ سنوات، وأن السلطة القائمة بالاحتلال تستغل انعدام المساءلة لمواصلة عدوانها الوحشي على فلسطين؛ ومواصلة سياسات الاحتلال الاستعماري والفصل العنصري والعنف والعقاب الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين؛ والمضي قدماً في توسعها غير القانوني وبناء مستوطنات جديدة؛ ومواصلة اعتقال واحتجاز الفلسطينيين الأبرياء تعسفاً؛ ومواصلة إخلاء وهدم المنازل، بما في ذلك في الشيخ جراح وسلوان ومسافر يطا، ومصادرة الأراضي الفلسطينية؛ والاستمرار في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني.

وفي ذلك الصدد، من الواضح أن حكومة أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ما فتئت تديم بمرور الوقت سياق هذا الإفلات من

عن كفالة صون السلام والأمن الدوليين، عرقلة التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بينما تُمكن إسرائيل من الإفلات من العقاب. وتزيد القرارات الأخرى الانفرادية وغير المبررة التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة، والتي لم تتراجع عنها الإدارة الحالية، من تقويض إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتواصل إلحاق ضرر بالغ بالمصالح المشروعة للدول العربية وتُبقي على الخطر الكامن المتمثل في حدوث تصعيد في المنطقة.

وإننا ندين القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في تلك المدينة، دون احترام لمركزها التاريخي، وكذلك قرارها الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، وكلاهما يشكل انتهاكاً خطيراً للميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونكرر التأكيد على رفضنا لما يسمى بصفقة القرن، التي تتجاهل مفهوم حل الدولتين وتهدد مستقبل دولة فلسطين داخل حدودها لما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. ونطالب بالإنتهاء الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة على دول ذات سيادة في الشرق الأوسط.

ونكرر التأكيد على طلبنا أن تتسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً وغير مشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. وندعو إلى وضع حد للتدخل الخارجي في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامة أراضيها. ونؤيد أيضاً إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة المفروضة على تلك الدولة العربية الشقيقة. ونكرر تأكيد دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ولحقّ الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونكرر تأكيد رفضنا لانسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من خطة العمل وإعادة فرضها جزاءات انفرادية على جمهورية إيران الإسلامية، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي والميثاق. ونؤكد دعمنا الكامل بلا تحفظ لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد غال لوبيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيانين اللذين سيُبدلي بهما ممثلاً كل من: أدريجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وإندونيسيا بصفتها نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

تتمسك كوبا بموقفها الطويل الأمد والذي لا يتزعزع في الدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني العادلة والتضامن معها. ويذكر أحدث تقرير لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أن إسرائيل تمارس الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونشير مع بالغ القلق إلى تزايد التوترات وانتهاكات حقوق الإنسان في تلك الأراضي، بما فيها القدس الشرقية. ولا يزال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين مستمراً، ويشمل عمليات الاعتقال والاحتجاز والسجن والقتل، بما في ذلك للأطفال. وتكتف إسرائيل سياستها غير القانونية في ضم الأراضي وتوسّع ممارساتها الاستيطانية. ويستمرّ تدمير المنازل والممتلكات وتشريد المزيد من الأسر الفلسطينية قسراً نتيجة لاستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها. ولا يزال الحصار المفروض على قطاع غزة مستمراً، وكذلك الخطط الرامية إلى ضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وعلى الرغم من الطلبات الطويلة الأمد من الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، ما زال مجلس الأمن يُخفق في اتخاذ إجراء لوضع حد لعدوان إسرائيل العسكري واحتلالها للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لمواصلة منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، مع ضمان حق اللاجئين في العودة أيضاً.

وتواصل الولايات المتحدة، التي عرقلت مراراً وتكراراً عمل المجلس ومنعته من الوفاء بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة

القواعد وميثاق الأمم المتحدة، بينما تتجاهل في الوقت نفسه الفئات المرتكبة ضد الفلسطينيين. ومن الواضح تماماً أن القمع المنهجي الذي تنتهجه إسرائيل وسياساتها التمييزية ضد الشعب الفلسطيني ترقى إلى مستوى جريمة الفصل العنصري، وهو أمر أكدته تقرير آذار/مارس لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وأكدته مختلف المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. يجب حل جميع النزاعات سلمياً ووفقاً للميثاق والقانون الدولي. والمجلس ملزم على وجه الخصوص بصون السلام والأمن الدوليين، ولكننا نرى أنه لم يولِ نفس الدرجة من الاهتمام والعمل لكفاح فلسطين الذي دام عقوداً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

ونحث مجلس الأمن، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، على حشد الجهود وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء محادثات سلام مع الأطراف المعنية. إن تقاعس مجلس الأمن عن التصدي العاجل للنزاع لن يؤدي إلا إلى زيادة جرأة الظالم. لقد حان وقت المساءلة. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذها لكفالة مساءلة إسرائيل عن جرائمها وانتهاكات حقوق الإنسان.

ولا تزال ماليزيا ملتزمة بدعم الشعب الفلسطيني في أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وموقفنا واضح ويتمثل في أن التوصل لتسوية سياسية عن طريق التفاوض تنطوي على حل قائم على وجود دولتين هو وحده ما يمكن أن يهيئ سلاماً مستداماً يستند إلى معايير متفق عليها دولياً والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسنواصل كذلك تقديم الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إن مصداقية مجلس السلامة تعتمد على قدرته الجماعية على معالجة جميع النزاعات، بما في ذلك وجود تهديدات للسلام أو أعمال عدوانية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على الحاجة الملحة إلى أن ينهي مجلس الأمن الاحتلال الإسرائيلي وأن يعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وسنواصل تأييدنا بقوة لانضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة كاملة العضوية. ونؤيد دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام. وكما قال القائد العام للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روس، في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز في عام ١٩٧٩: "لم يُرتكب في هذا القرن أمر أكثر وحشية من تجريد شعب من حقه في السلام والوجود (...). إن الفلسطينيين الأبطال، الذين جُردوا من أراضيهم وطُردوا من وطنهم وتشنتوا في جميع أنحاء العالم واضطهدوا وقُتلوا، يشكلون مثلاً مثيراً للإعجاب على نُكران الذات والوطنية، وهم الرمز الحي الأكبر لجريمة في عصرنا".

ومن غير المقبول أن يمتدّ هذا الواقع الموحع للقلب حتى القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عثمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وأود أن أضيف عدة نقاط بصفتي الوطنية.

استمعنا مراراً وتكراراً إلى عبارات تأييد لحل الدولتين من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ومع ذلك، فقد حُرم الفلسطينيون من حقهم في الحصول على صفة العضوية الكاملة في منظمتنا، ويقترن ذلك بعدم إحراز تقدم نحو تحقيق حل الدولتين. وقد سمعنا اليوم أيضاً أن الكرامة الإنسانية للفلسطينيين لا تزال تُنتهك بكل معنى الكلمة مع الإفلات من العقاب. ولا تزال إسرائيل تمارس عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وتعذيب الأطفال وقتلهم، والعقاب الجماعي وشن الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافة، بالإضافة إلى إقامة مستوطناتها غير القانونية وهدم المنازل وطرد سكانها.

ولا يمكن لثقافة تُمكن من الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان أن تُناصر احترام حقوق الإنسان والنظام القائم على

الهشة التي لطالما عانت من النزاعات وعدم الاستقرار. وإيماننا من المملكة بأهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للاستجابة لهذه التحديات المشتركة والمتجددة التي تواجهها المنطقة والعالم، وتهيئة الفرصة للوصول إلى منطقة يسودها السلام والازدهار مع الحفاظ على التناغم العربي، فقد استضافت المملكة "قمة جدة للأمن والتنمية" بتاريخ ١٦ تموز/يوليه الجاري، وبمشاركة من قادة عدد من دول المنطقة.

ونشير في هذا الصدد إلى الترحيب الواسع إقليمياً ودولياً بمخرجات القمة، كما نود أن نسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

نشدد على موقف بلدي الراسخ والداعم لكل ما يضمن أمن واستقرار الجمهورية اليمنية، ويحقق تطاعات الشعب اليمني الشقيق. كما نشتمن جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد هانس غرونديبرغ، في تعزيز الالتزام بالهدنة الحالية التي ترعاها الأمم المتحدة والسعي لتمديدها، وذلك تماشياً مع مبادرة المملكة المعلنة في آذار/مارس ٢٠٢١ لإنهاء الأزمة في اليمن والوصول إلى حل سياسي شامل، وضرورة التزام الميليشيات الحوثية بالهدنة والتوقف عن استغلال معاناة المدنيين اليمنيين وفتح الممرات الإنسانية في تعز.

ونود أيضاً أن نشدد على أهمية إبقاء منطقة الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأهمية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن.

ونؤكد على أهمية تعزيز الجهود الإقليمية والدولية الرامية لمكافحة الإرهاب والتطرف، ومنع التمويل والتسليح والتجنيد للجماعات الإرهابية من قبل بعض دول المنطقة، والتصدي لجميع الأنشطة المهددة لأمن المنطقة واستقرارها.

كما يعرب بلدي عن إدانته واستنكاره للهجوم الذي تعرضت له جمهورية العراق الشقيقة، واستهدف محافظة دهوك شمال العراق. وتؤكد المملكة على وقفها إلى جانب حكومة العراق وشعبه الشقيق في مواجهة التحديات التي تهدد أمنه وسلامته أراضييه.

ختاماً، تؤكد المملكة العربية السعودية على حرصها على وحدة وسلامة الأراضي العربية ورفاه شعوبها، وعلى دعمها لكافة الجهود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): بداية، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لوفد البرازيل على تنظيمهم لهذه المناقشة الهامة.

تؤكد المملكة العربية السعودية على تمسكها بثوابت القضية الفلسطينية المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

كما تجدد المملكة ووقوفها بجانب الشعب الفلسطيني. وتشدد على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط باعتباره خياراً استراتيجياً لإنهاء أحد أطول وأعقد الصراعات التاريخية التي شهدتها العالم المعاصر، وذلك استناداً إلى أساس حل الدولتين ووفقاً للمرجعيات الدولية، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، والتي تضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

وتؤكد المملكة العربية السعودية في هذا الصدد على أن مواقفها الثابتة والراسخة تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لن تتغير بالسماح بعبور أجواء المملكة للرحلات الجوية الدولية. كما تؤكد على أن القرار بالسماح باستخدام المجال الجوي لجميع شركات الطيران مرتبط بالتزامات المملكة الدولية، ولا تعني هذه الخطوة أنها مقدمة لخطوات أخرى.

كما نشدد على أهمية دور المجتمع الدولي ومجلس الأمن للقيام بمسؤولياتهما تجاه نصره الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وذلك عبر إحقاق الحق، وتحقيق تطاعات الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة التي كفلتها له القرارات الدولية، والتصدي بحزم للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد ألفت الصراعات والنزاعات المسلحة والأوبئة بظلالها على العالم أجمع، وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة الجغرافية

الأراضي المحتلة وأكد من جديد وجود ظروف الفصل العنصري الذي يتعرض له الفلسطينيون.

ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ١ منه ما يلي:

”يولد جميع البشر أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق“.

غير أن هذا لا يسري على الفلسطينيين. فالتفاوتات العميقة تقسم الفلسطينيين والإسرائيليين عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ويشكل التمييز بموجب القانون انتهاكا للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاينة مرتكبيها.

ويسلط تقرير الأمين العام عن الأطفال في النزاع المسلح (S/2022/493) الضوء على أوجه عدم المساواة التي تواصل الدولة القائمة بالاحتلال ممارستها ضد الأطفال الفلسطينيين. ويشير التقرير إلى أنه طرأت زيادة مقلقة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتحديدًا زيادة كبيرة في قتل الأطفال وتشويههم في الأرض الفلسطينية المحتلة على أيدي القوات الإسرائيلية أثناء الأعمال العدائية، والغارات الجوية على المناطق المكتظة بالسكان، واستخدام الذخيرة الحية أثناء عمليات إنفاذ القانون. إننا نشعر بخيبة أمل إزاء العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ضد الأطفال الفلسطينيين. ويجب كفالة المساءلة عن هذه الانتهاكات حتى لا تستمر. وفي ذلك الصدد، تتفق جنوب أفريقيا مع اقتراح الأمين العام الداعي إلى اتخاذ إجراءات لإدراج إسرائيل وغيرها من المجموعات في القائمة إن لم تتخذ تدابير لمنع الانتهاكات وتحسين حماية الأطفال.

سيحتفل المجتمع الدولي في ١٢ آب/أغسطس باليوم الدولي للشباب تحت شعار ”التضامن بين الأجيال: إقامة عالم لجميع الأعمار“. وقد خصصت الجمعية العامة هذا اليوم تقديرا للشباب بوصفهم شركاء رئيسيين في إحداث التغيير وللتنوع والتحديات التي يواجهونها في جميع أنحاء العالم. ويواجه الشباب الفلسطيني العديد من التحديات التي تؤثر على رفاههم الاقتصادي والاجتماعي بسبب واقعهم المؤلم المتمثل في العنف والتمييز والقمع على أيدي المحتل. وفي ذلك الصدد، يظل مستقبلهم قاتما، حيث يحرمون من تحقيق

الأممية في هذا الشأن، وعلى تطلعها إلى أن يقوم المجتمع الدولي وعلى الأخص مجلس الأمن بالدور المأمول منه والمناط به في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني موضوع جلسات عديدة في هذه القاعة بسبب ما له من تأثير على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم بأسره. ولذلك، من المقلق أنه على الرغم مما يبدو أنه حالة أمنية متدهورة، لم يتخذ مجلس الأمن عمليا أي إجراء مجد لحل ذلك النزاع الذي طال أمده.

إن عجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء ضد إسرائيل على الرغم من استعداده للعمل بشكل حاسم بشأن مسائل أخرى مدرجة في جدول أعماله يوضح استمرار المعايير المزدوجة وعدم الاتساق في عمله. ويؤدي ذلك إلى إدامة فشل المجلس في مساءلة المحتل عن انتهاكاته للقانون الدولي وقراراته، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويساور جنوب أفريقيا قلق عميق إزاء تصاعد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والتقدم المستمر للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية. ويؤدي التهديد المستمر لسبل عيش الفلسطينيين من خلال عمليات الإخلاء القسري والهدم إلى زيادة التوترات، مما يثير حلقة من العنف وبطيل أمد انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

وعلاوة على ذلك، فإن فرض إسرائيل لنظام الفصل العنصري، الوارد بالتفصيل في عدة تقارير صادرة عن منظمات حقوق الإنسان الدولية والإسرائيلية والفلسطينية، والذي يتجلى من خلال فرض سياسات صارمة تحرم الشعب الفلسطيني من حريته وكرامته وحقوقه، يضعف أي احتمال لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. والبيئة العدائية التي أوجدتها السلطة القائمة بالاحتلال لا تشجع على تهيئة مناخ من الحوار البناء والسلام. وفي الآونة الأخيرة، زار مجلس كنائس جنوب أفريقيا

إلى تشريد أكثر من ٢٠٠ ١ فلسطيني قسراً، من بينهم عدد كبير من النساء وما لا يقل عن ٥٨٠ طفلاً، وهو أكبر طرد قسري للفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧. وكما أشار مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكما ورد في البيان الصادر في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٢ في نهاية البعثة عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، فإن تنفيذ ذلك القرار سيمثل اختصاراً لعزم المجتمع الدولي وقدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات حاسمة للالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال، وكذلك حماية ديارهم وسبل عيشهم.

وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى أن يؤكد من جديد بوضوح وحزم مطالبته بأن تنهي فوراً حكومة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، جميع عمليات التوسع الاستيطاني والهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية والترحيل القسري للمدنيين، امتثالاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويساور اللجنة القلق إزاء تفاقم العنف وزيادة الإصابات الذي شهدناه خلال الأشهر الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما أفاد المنسق الخاص فينسلاند. وندى القتل العشوائي والاستخدام المفرط للقوة الفتاكة ضد المدنيين، ولا سيما الأطفال، وهو ما أصبح أمراً متكرراً ولا يحاسب على ارتكابه أحد. إن حماية المدنيين أمر أساسي في عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ويجب أن تحظى بالأولوية في غياب حل عادل.

وقد أبرزت النتائج التي خلص إليها مؤخراً تقرير الأمين العام عن الأطفال في النزاعات المسلحة (S/2022/493) الزيادة الحادة في الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب بحق الأطفال الفلسطينيين. ويجب أن تكون تلك النتائج بمثابة تذكير صارخ لمجلس الأمن بضرورة أن يتصرف. وتحدث اللجنة القوات الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني

أمالهم وتطلعاتهم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي بينما يحرم شباب فلسطين من حقهم في مستقبل مزدهر. وبوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا ملزمون بالدعوة إلى العدالة والمساءلة تمهيداً لإحلال السلام الدائم.

ولذلك لا تزال جنوب أفريقيا ترى أن من الأهمية بمكان أن نُنشِط العمل الدولي وأن نسعى إلى إيجاد حلول جديدة داخل النظام الدولي بغية التصدي للتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. ويجب أن نكثف الدعوة إلى عمل دولي تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور قيادي لإيجاد حل يستند إلى تسوية عادلة قائمة على الحقوق، بقوانين منصفة. ويجب أن نسعى، بوصفنا المجتمع الدولي، إلى إيجاد حل ييسر المساواة والإنصاف لكل من له الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين، حل لن يتسنى بدونه للأسف تحقيق الأمن والكرامة والازدهار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيد ناصر (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أهني البرازيل على رئاستها المكيئة لمجلس الأمن في تموز/يوليه. كما أشكر نائبة المنسق الخاص هاستينغز على إحاطتها.

تترتب على استمرار إسرائيل في التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تداعيات سياسية خطيرة. إذ تشكل تلك الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتهدد تواصل أراضي الدولة الفلسطينية والمقومات التي تساعد على البقاء وتقوض احتمالات تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ الذي طالما أيده وطالب بتنفيذه مجلس الأمن والجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره.

وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء التطورات الجارية في مسافر يطا، جنوب الضفة الغربية المحتلة، بعد أن قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن الجيش الإسرائيلي سيستولي على المنطقة. وقد يؤدي ذلك الإجراء

تلك الأسباب الجذرية، وحل المسائل الأساسية، وتحقيق سلام عادل ودائم. ولن يتحقق إنهاء النزاع إلا من خلال عملية سياسية شاملة تعالج الوعود التي لم تتحقق للشعب الفلسطيني وتفضي إلى إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والعودة.

وستواصل اللجنة، تمثيا مع ولايتها، عملها في مجال الدعوة، وتنظيم المناسبات العامة، وتوجيه الانتباه إلى محنة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقدس الشرقية.

والسبيل الوحيد لحل قضية فلسطين هو من خلال حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع وجود دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، والقدس عاصمة لدولة فلسطين. ونحث مجلس الأمن على العمل من دون إبطاء بغية المساعدة في تحقيق ذلك الحل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

**رئيس الأساقفة كاتشيا (تكلم بالإنكليزية):** يود الكرسي الرسولي أن يشكر الرئاسة البرازيلية على دعوتها إلى عقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع المهم.

بعد مرور أكثر من نصف عقد من الزمان على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ما زلنا بعيدين عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة أو إعمال حق الإسرائيليين في الأمن داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ المعترف بها دوليا. فضلا عن عدم إحراز تقدم، فإنه مما يزيد الوضع سوءا وجود خطط لإنشاء أكبر عدد من الوحدات الاستيطانية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، حسبما يشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/504)، وتزايد أعمال العنف اليومية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وارتكاب أكثر الهجمات الإرهابية دموية منذ سنوات. وفي ذلك الصدد، يعرب الكرسي الرسولي مجددا عن أسفه الشديد لوقوع مذبحة قتل خلال تلك الهجمات.

والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى اتخاذ تدابير لحماية الأطفال الفلسطينيين المحاصرين في خضم هذا النزاع المأساوي المستمر.

ونحني وننضم إلى الدعوات المتعددة للعمل أيضا من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة. وترحب اللجنة بالتحقيق الأولي الذي أجره مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة، وتحث إسرائيل على تقديم الضالعين في ارتكاب ذلك العمل إلى العدالة. وتنتهي اللجنة أيضا على الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعهدت، في غياب أي معلومات جوهرية تدعم مزاعم إسرائيل، بمواصلة العمل مع مجموعات المجتمع المدني الفلسطينية الست التي صنفتها إسرائيل بأنها منظمات إرهابية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وتؤدي تلك المنظمات، وبعضها شريك للجنة، دورا حاسما في تعزيز الديمقراطية وبناء مجتمع مدني فلسطيني قوي، ويجب الاستمرار في دعمها.

وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من خلال عملها المتعدد الأوجه، بدور حاسم في توفير الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني. وتشيد اللجنة بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد مؤخرا لإعلان التبرعات، وتنضم إلى الأمين العام في حث الدول الأعضاء على جعل الوكالة في وضع مالي مستدام. ومن خلال مساهمتنا في الوكالة، فإننا نساهم في تحقيق رفاه اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم، والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ونشيد بالنتائج التي توصلت إليها في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي إسرائيل. ونتفق مع التقييم بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بجميع جوانبه، بما في ذلك الضم وحصار غزة والسياسات القائمة على التمييز والفصل، تعتبر الأسباب الجذرية الرئيسية للتوتر المتكرر وعدم الاستقرار والنزاع في المنطقة. وتتعهد اللجنة بمواصلة دعوتها، مع الدول الأعضاء ومسؤولي الأمم المتحدة، إلى استئناف المفاوضات الرامية إلى معالجة

جميع الجبهات على إظهار ما يلزم من إرادة لتعزيز الثقة الضرورية لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في عموم الشرق الأوسط. يرحب الكرسي الرسولي بتجديد الآلية العابرة للحدود في سورية لمدة ستة أشهر، على الرغم من أنه كان يفضل تمديدتها لفترة أطول بما يسمح لمنظمات الإغاثة بالتخطيط لعمليات إيصال المساعدات بشكل أفضل. ونظرا للاحتياجات الإنسانية الهائلة للشعب السوري، والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ بدء الحرب، ينبغي أن تظل الآلية العابرة للحدود قائمة حتى يتحسن الوضع وتتمكن عمليات التسليم عبر خطوط التماس من التصدي على نحو ملائم للتحديات الإنسانية التي يواجهها البلد.

وفيما يخص اليمن، يرحب وفد بلدي بتمديد وتثبيت الهدنة الحالية. ويأمل الكرسي الرسولي أن يمهّد وقف إطلاق النار الطريق نحو تحقيق السلام الدائم وأن ييسر مهمة توزيع المساعدات ويسهم في جهود التعافي المبكر.

وفي كل من سورية واليمن، يلاحظ وفد بلدي بقلق، مسألة المغالاة في الامتثال للجزاءات، إذ باتت المصارف تفرض شروطا عسيرة على منظمات المعونة أو حتى ترفض التعامل معها تماما خشية إنزال العقاب بها على الرغم من وجود إعفاءات لأسباب إنسانية. ولمعالجة هذه المسألة، يشجع الكرسي الرسولي جميع الدول التي تطبق الجزاءات على تقديم توجيهات دقيقة بشأن الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المالية حتى لا يتعرقل تدفق المساعدات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يذكر بكلمات قداسة البابا، الذي شدد على أن فرض الجزاءات ينبغي ألا يمس مباشرة الحياة اليومية حتى نعطي بصيصا من الأمل لعموم الناس، الذين ما فتئوا يسقطون بشكل متزايد في براثن الفقر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

**السيد العتيبي (الكويت):** السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أتقدم إليكم وإلى أعضاء بعثتكم، وفد جمهورية البرازيل الاتحادية، بالتهنئة

وفيما يتعلق بوفاة السيدة شيرين أبو عاقلة، وهي صحفية كاثوليكية قُتلت بالرصاص أثناء أداء عملها في جنين في ١١ أيار/مايو، يعرب الكرسي الرسولي عن قلقه وعميق حزنه، على نحو ما أبلغنا السلطات الإسرائيلية والفلسطينية. وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في مستشفى القديس يوسف الكاثوليكي في القدس قبيل جنازتها، لا يسع وفد بلدي إلا إدانة سلوك الشرطة الإسرائيلية.

وعلاوة على ذلك، تهدد الحرب في أوكرانيا الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية، فضلا عن غيرهم من المدنيين في المنطقة برمتها. وفي ضوء زيادة التكاليف بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، يشجع وفد بلدي جميع الدول على النظر في تقديم تبرعات إضافية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

يلاحظ الكرسي الرسولي أيضا بقلق تصاعد التوتر في محيط الأماكن المقدسة في القدس. فتلك الأماكن تشكل تراثا روحيا وثقافيا مهما للبشرية جمعاء. وفي رسالته بمناسبة عيد الفصح لهذا العام، أعرب البابا فرنسيس عن أمله في أن يستشعر الإسرائيليون والفلسطينيون وجميع قاطني المدينة المقدسة، جنبا إلى جنب مع الحجاج، جمال السلام وأن يعيشوا بروح الأخوة وأن يتمتعوا بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في إطار من الاحترام المتبادل لحقوق كل منهم.

وفي ذلك الصدد، يناشد وفد بلدي من جديد جميع الأطراف أن تحافظ على الوضع التاريخي الراهن داخل القدس، مدينة السلام، ويرفض أي تدابير انفرادية تهدف إلى تغييره، بما في ذلك محاولات تغيير الطابع المتعدد الثقافات والأديان للمدينة المقدسة، العريضة على اليهود والمسيحيين والمسلمين على حد سواء.

وإزاء التحديات الكثيرة التي تواجهها فلسطين، يؤكد الكرسي الرسولي مجددا على ضرورة تقييد جميع الأطراف بالقانون الدولي والامتناع عن الخطاب التحريضي الموجع للمشاعر ونبذ جميع أشكال العنف. وهذه الالتزامات بالغة الأهمية لتشجيع العلاقات الصادقة والحوار والصحة على درب السلام. فلا يمكن تحقيق حل الدولتين الدائم إلا باتباع هذا المسار. ويحث وفد بلدي القادة السياسيين على

المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الجرائم والممارسات غير القانونية والاستنزائية في القدس والحرم الشريف والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى أرضه ومقدساته، وكذلك أهمية التحرك الجماعي من أجل تكثيف الجهود الدولية لاستعادة التهدئة الشاملة والتركيز على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية تؤكد مرة أخرى أن ما تسعى إليه إسرائيل هو تكريس الاحتلال وعدم رغبتها في التوصل إلى اتفاق سلام شامل وعادل. وهذا ما أكدته التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وإسرائيل، والذي أشار بوضوح إلى أن إسرائيل ليس لديها النية لإنهاء الاحتلال وأن لديها سياسات واضحة لضمان السيطرة على الأرض الفلسطينية المحتلة والعمل على تغيير التركيبة السكانية. وكذلك، ارتفاع عدد الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، الأمر الذي أدى إلى تشريد الكثير من العوائل الفلسطينية بعد فقدانهم لممتلكاتهم وهدم مساكنهم وإفلات مرتكبي تلك الجرائم دون حساب أو مساءلة.

ولا شك أن غياب المساءلة ومواصلة الإفلات من العقاب في أي مكان وزمان سيفضي بالضرورة إلى توسيع دائرة العنف وإطالة أمد الصراع وسيقود لتقليل فرص السلام والأمن المستدامين، وهو ما يمكن قياسه بشكل مباشر على ما يحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة التي يكابد شعبها من جرائم يومية، دعت المجتمع الدولي إلى المطالبة بضرورة محاسبة مرتكبي تلك الجرائم والتجاوزات، وكذلك ضرورة قيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها القانونية.

وفي هذا الصدد، نجد إدانتنا الشديدة لعملية الاغتيال البشعة للصحفية شيرين أبو عاقلة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء قيامها بواجبها في تغطية الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في شهر أيار/مايو الماضي في مخيم جنين، مؤكدين أن هذه الجريمة المنتهكة للقوانين والأعراف الدولية تتطلب إجراء تحقيق دولي فوري ومستقل وشفاف يضمن تحديد المسؤولين وتقديمهم للعدالة.

على نجاح إدارتكم لأعمال مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه الجاري، متمنين لكم كل التوفيق فيما تبقى من اجتماعات لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها للمجلس، مجددين دعمنا لها ولكافة المساعي والجهود المبذولة من أجل تهدئة الأوضاع واستعادة الاستقرار في المنطقة.

منذ إحاطتنا الأخيرة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ (انظر S/PV.9021) خلال الجلسة المفتوحة تحت بند الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، تابع المجتمع الدولي وبقلق شديد التصعيد الخطير الذي تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة جراء الجرائم والاعتداءات الممنهجة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني، حيث ما زال المسجد الأقصى عرضة للانتهاكات المتكررة سواءً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أو من المستوطنين والتي كان آخرها يوم أمس، مجددين إدانتنا واستنكارنا الشديدين لهذه الممارسات العدوانية والتي تمثل استفزازاً لمشاعر المسلمين في كافة أنحاء العالم وتهديداً صريحاً لحرية العبادة في المسجد الأقصى، إضافة لكونها حلقة مستمرة من مسلسل الانتهاكات والتجاوزات الصارخة لكافة المواثيق والقرارات الدولية، وكذلك بوصفها معولاً هادماً لدعائم الاستقرار في المنطقة ومدعاة لتغذية مشاعر الكره والتطرف والعنف.

إن الاعتداءات والجرائم المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي هي من ضمن سلسلة الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي تؤكد على عدم المساس بالمكانة الخاصة للقدس وإبطال أي إجراء تجاهها يهدف إلى التغيير من طبيعتها الديمغرافية. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف. لذلك، فإننا نجد دعوتنا المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن إلى ضرورة الاضطلاع بدوره في تحميل قوات الاحتلال الإسرائيلي

وعلى الرغم من الأزمات المتعددة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، إلا أن القضية الفلسطينية كانت وما زالت القضية المركزية والأقدم بين المسائل التي ينظر فيها المجلس منذ أكثر من سبعة عقود للنهوض بمسؤولياته تجاه هذه القضية إلى حين تحقيق التسوية العادلة والدائمة والشاملة لها المتمثلة في حل الدولتين، الأمر الذي يستوجب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية وعودة اللاجئين واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير.

مما لا شك فيه أن مدينة القدس تكتسي مكانة خاصة نظراً لأهميتها المركزية واحتضانها للمقدسات الدينية، لا سيما المسجد الأقصى المبارك. ولهذا، نعيد التعبير عن الإدانة الشديدة لجميع محاولات اقتحام الحرم الشريف والاعتداء على المصلين العزل فيه واعتقالهم وعرقلة أدائهم لشعائهم الدينية. إن أي مساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة ومحاولات تهويدها وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه، هي محاولات لاغية وباطلة لتناقضها مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي ظل الاحتلال، تواصل إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - سياساتها القمعية ضد الفلسطينيين المتمثلة في ضم أراضيهم والاستيلاء عليها واستخدام العنف المفرط والاعتقالات التعسفية. ولعل أبرز هذه الممارسات في الفترة الأخيرة اغتيال الإعلامية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، مراسلة قناة الجزيرة، أثناء قيامها بعملها وهي ترتدي السترة الصحفية التي تؤكد على هويتها الإعلامية، حيث أدانت دولة قطر هذه الجريمة بأشد العبارات لكونها انتهاكاً صارخاً وتعدياً سافراً على حرية الإعلام وحق الشعوب في الحصول على المعلومات. ونؤكد

وختاماً، تجدد دولة الكويت دعمها الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إيماناً منها بالدور الهام والحيوي الذي تقوم به في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لها لضمان استمرارها في تقديم خدماتها الصحية والتعليمية والإغاثية. كما نجدد تمسكنا بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين، وفقاً للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية):

أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد معاودة (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونعرب عن التقدير للسيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها القيمة هذا الصباح أمام المجلس.

في خضم الأزمات الخطيرة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط وتستحوذ على اهتمام الأمم المتحدة ومع وجود تحديات قائمة منذ عقود من الزمن وتحديات ناشئة تتقل كاهل شعوب المنطقة مثل جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة الأمن الغذائي الراهنة وغير ذلك من تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي التعامل معها بجدية لإيجاد حلول دائمة وجذرية لوضع حد للنزاعات وما ينطوي عليها من فظائع ومعاناة للملايين من الأبرياء من شعوب المنطقة، فإن دولة قطر تواصل سعيها الدؤوب لحل الأزمات في المنطقة، مساهمة في التخفيف من وطأة الأزمات على المدنيين المتأثرين بالصراع المسلح من خلال تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة ودعم جهود الأمم المتحدة.

طويل الأمد الواقع الذي يواجهه الفلسطينيون باستمرار. واحتلال الإسرائيلي انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدعو صراحة إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. ويتعين على إسرائيل أن تنتهي احتلالها غير القانوني فوراً. وتحت إندونيسيا المجلس على اتخاذ إجراءات حاسمة واتخاذ تدابير فورية للمساءلة من أجل ضمان إنهاء إسرائيل لاحتلالها وعكس مسار سياساتها، بما في ذلك بناء المستوطنات وحصار قطاع غزة والترحيل القسري للسكان الفلسطينيين في القدس ومسافر يطا وغور الأردن ومناطق أخرى. وترحب إندونيسيا أيضاً بالعمل الجماعي وبالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإجراء تحقيق أولي في مقتل الصحفية شيرين أبو عقلة، وتحت إسرائيل على تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

قبل بضعة أيام عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مؤتمراً افتراضياً ركز على الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية الواقعة تحت الاحتلال، وقضايا الهوية والقدرة على الصمود في القدس الشرقية، وتمكين الشباب من تعزيز التغيير. ومع ذلك، لا يمكن في الوقت الراهن أن يكون هناك تغيير ولا مستقبل للأطفال الفلسطينيين، الذين كثيراً ما يتحملون العبء الأكبر من تكاليف النزاع الدائر، بما في ذلك القتل العشوائي والاستخدام المفرط للقوة المميتة ضد المدنيين. ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي الأولوية لمسألة حماية المدنيين وأن يعالجها بوصفها مسألة ذات أهمية حيوية، وذلك لأن أعمال العنف المستمرة تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وللعديد من القرارات ذات الصلة.

وبوصف إندونيسيا داعماً قديماً لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فإنها تؤمن بالدور البالغ الأهمية للخدمات المستمرة التي تقدمها الوكالة، بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. وبما أن الوكالة لا تزال تعاني من نقص في الأموال التي تحتاج إليها للاضطلاع بعملها الإنساني في هذه السنة التقويمية فمن

على ما دعا إليه أعضاء مجلس الأمن بإجراء تحقيق فوري وشامل وشفاف ومحايدين لضمان المحاسبة.

لقد حان الوقت لأن ينهض المجتمع الدولي بمسؤولياته حيال حماية الشعب الفلسطيني وحماية المقدسات الدينية ووقف كافة الانتهاكات السافرة، مع ضرورة تنفيذ مجلس الأمن لقراراته ذات الصلة وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وبما في ذلك إنهاء الاحتلال والاستيطان غير المشروع.

ونجدد الإعراب عن تضامن دولة قطر مع الأشقاء الفلسطينيين في تقديم المساعدة والدعم الإنساني اللازم بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان، لا سيما في قطاع غزة الذي يعاني من الآثار المدمرة للتصعيد العسكري والحصار الجائر المستمر. ويشمل ذلك تمويل إعمار مئات الوحدات السكنية ومواد البناء الأساسية وتأمين الوقود وزيادة توليد الكهرباء وبرنامج المساعدة النقدية. وتقديراً من دولة قطر للدور الذي لا غنى لوكالة الأونروا إلى حين تسوية قضية اللاجئين بشكل عادل، فقد واصلت تقديم الدعم المالي للموارد الأساسية للوكالة، وآخره التبرع بمبلغ ١٨ مليون دولار لعام ٢٠٢١ وعام ٢٠٢٢.

وختاماً، تؤكد دولة قطر على ضرورة احترام كافة الأطراف لالتزاماتها التي تملئها قرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتجدد التزامها بالعمل الجماعي والتعاون مع الشركاء في المنظومة الدولية لمواجهة التحديات المشتركة، وبما يدعم ولاية مجلس الأمن حيال صون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** في إطار هذه الجلسة الفصلية لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أود أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الحالة في القدس الشرقية، التي تزداد سوءاً بشكل يومي.

ويشكل استمرار احتلال الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والحصار المفروض على غزة منذ ١٥ عاماً والتمييز

ومن دواعي القلق البالغ أن المستوطنين الإسرائيليين واصلوا خرق الوضع الراهن التاريخي والقانوني للحرم الشريف، بينما يرهبون الأطفال الفلسطينيين ويضايقونهم ويضرمون النار في القرى الفلسطينية. كما يساورنا قلق بالغ إزاء زيادة تعدياتهم على الأراضي الفلسطينية واستخراجهم للموارد الطبيعية، وتقييد حرية تنقل السكان الفلسطينيين وحرمانهم من القدرة على الوصول إلى أراضي الرعي التي طالما استخدمها الرعاة الفلسطينيون، كما ذكر في تقرير الأمين العام الأخير (S/2022/504). وبالإضافة إلى الهجمات على المدنيين، تخلق هذه الأعمال غير القانونية عقبات خطيرة أمام النشاط الاقتصادي وتؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور الحالة الإنسانية. ونود أن نشير إلى التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، الذي يذكر أن إسرائيل لا تنوي إنهاء الاحتلال ولديها سياسات واضحة تهدف إلى ضمان سيطرتها الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أشار التقرير أيضا إلى الآراء التي أعرب عنها الأمين العام السابق بأن الشعور باليأس والإحباط يتزايد تحت وطأة نصف قرن من الاحتلال وشلل عملية السلام.

تؤكد بنغلاديش من جديد موقفها الداعم للقضية العادلة للشعب الفلسطيني المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على النقاء وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ونود في هذا الصدد أن نبرز النقاط التالية.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يطالب بوضع حد لجميع استقرارات إسرائيل وانتهاكاتها. ويجب أن يطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأن يكفل امتثال إسرائيل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثانيا، لقد حان الوقت لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراء ملموسا بهدف مساءلة إسرائيل عن المظالم الجسيمة والعنف ضد شعب فلسطين وعن الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي

المهم أن تعمل الدول الأعضاء على تعزيز التزامها السياسي والمالي دعما لعمل الأونروا. تؤيد إندونيسيا أيضا تجديد ولاية الوكالة وتشجب أي محاولات متعمدة لنزع الشرعية عن عملها.

ومن الضروري اتخاذ خطوات فورية لخفض التوترات التي تقوض فرص الحلول السلمية بين الدولتين. بيد أن هذا لا يكفي، ولن يكون كافيا أبدا. إن السبيل الوحيد لإنهاء احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية واضطهاد الشعب الفلسطيني، وتحقيق سلام عادل ودائم، الذي يؤدي إلى أعمال حق تقرير المصير وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، هو عملية سياسية ملتزمة وشاملة. ومن مسؤوليتنا أن نواصل تسليط الضوء على الجهود الجارية لتحقيق توافق الآراء الدولي القائم على وجود دولتين، إسرائيل ودولة فلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا، وهو هدف سعينا إليه طوال الوقت.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أثنى على قيادة

البرازيل في توجيه أعمال المجلس هذا الشهر. كما أشكر الرئاسة على عقد مناقشة اليوم الهامة وأشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم.

تؤيد ماليزيا البيان الذي سيدلي به ممثل أندريجان باسم حركة

بلدان عدم الانحياز، وأود أن أضيف عدة نقاط بصفتي الوطنية.

لقد كان عام ٢٠٢١، الذي شهد مقتل ما لا يقل عن ٣٢٤ فلسطينيا،

من بينهم ٨٦ طفلا، هو الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين منذ عام

٢٠١٤. إن شدة الفظائع العسكرية، وعمليات الاحتجاز والاعتقالات،

والهجمات التي يشنها المستوطنون وهدم المنازل والبنية التحتية المدنية

والإرهاب العام الذي يؤدي إلى إصابة الأبرياء وتدمير الممتلكات وما

إلى ذلك قد تفاقمت من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية في النصف الأول

من عام ٢٠٢٢. علاوة على ذلك، ما زلنا نلاحظ توسع الإسرائيليين في

المستوطنات غير القانونية والأعداد المتزايدة من الهجمات التي يشنها

المستوطنون المسلحون، بمساعدة قوات الأمن الإسرائيلية.

وفي ضوء ذلك، أُقيمت قمة جدة للأمن والتنمية في المملكة العربية السعودية الشقيقة خلال هذا الشهر، وحظيت باهتمام كبير لما ساهمت به من تعزيز روح العمل الجماعي في التصدي للتحديات المشتركة وتحقيق الأمن والسلام والازدهار، بمشاركة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وصاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية وفخامة رئيس جمهورية مصر العربية ودولة رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق وفخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

وعكست الكلمة التي ألقاها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه، أمام القمة رؤية جلالته الحكيمة وحرصه الدائم على ترسيخ أسس التعاون البناء والتعايش السلمي في مواجهة التحديات والتهديدات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والعالم. وأكد جلالته ضرورة التحلي بالتفكير المتزن والعميق للخروج من الأزمات والنزاعات الدائرة في المنطقة ومواجهة الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والتحديات الصعبة التي يمر بها الشرق الأوسط.

ويتضمن ذلك حل القضية الفلسطينية عن طريق التوصل إلى تسوية عادلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لحل الدولتين ومبادرة السلام العربية، فضلا عن إيجاد الفرص الاقتصادية الواعدة والمستدامة للشعب الفلسطيني الشقيق وكفالة مشاركته الفعلية في تنمية شاملة الأبعاد.

وذكر جلالته بمخرجات ورشة "السلام من أجل الازدهار" التي عقدت في مملكة البحرين في عام ٢٠١٩، معقبا جلالته كذلك على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة اليمنية ومواصلة الدعم الإنساني والتموي للشعب اليمني.

وتكرر مملكة البحرين التأكيد على أهمية توحيد الجهود لوقف التدخلات في الشؤون الداخلية للدول، حفاظا على المبادئ والحقوق المكفولة بالقوانين الدولية واحتراما لسيادة الدول وقيمها الدينية والثقافية ونهجها في احترام الآخر والتسامح والتعايش السلمي. هذا علاوة على

الإنساني في الأرض المحتلة. إن الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. ونردد أيضا نداءات المجتمع الدولي المستمرة بإجراء تحقيق دولي مستقل في مقتل الصحفية شيرين أبو عقلة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية.

ثالثا، أشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى أن الأطفال هم الأكثر تضررا في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أن تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) قد أبرز مدى وحشية معاملة قوات الاحتلال الإسرائيلية للأطفال في الأرض المحتلة. لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر أخلاقي أو قانوني لقتل الأطفال الأبرياء. إننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات متسقة وعاجلة لحماية أرواح جميع المدنيين، ولا سيما الأطفال.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا دعم بنغلاديش الثابت والراسخ للحقوق غير القابلة للتصرف لأشقائنا وأخواتنا الفلسطينيين وللتوصل إلى حل عادل ودائم لتطلعاتهم المشروعة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

**السيد حاتم (البحرين):** السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أشكر وفد البرازيل على جهوده المقدمة في رئاسة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. كما أتوجه بالشكر إلى السيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها القيمة.

تعاني منطقة الشرق الأوسط ذات المكانة الاستراتيجية الدولية المهمة منذ سنوات من ظروف سياسية وأمنية واقتصادية صعبة، وتحديات بالغة الخطورة تهدد الاستقرار الإقليمي والأمن والسلام الدوليين والمصالح العالمية، الأمر الذي يستدعي من المجتمع الدولي التضامن والتنسيق والعمل المشترك الفاعل من أجل التوصل إلى حلول للأزمات والصراعات الدائرة وتحقيق السلام والرخاء والتنمية المستدامة لصالح شعوب المنطقة والعالم أجمع.

المصير والاستقلال، فليس هناك مبرر يغفر استمرار الشلل الدولي فيما يتعلق بهذه المسألة، وكذلك الحجج الواهية بأن المسألة مستعصية على الحل أو أن السلام غير ممكن في الوقت الحالي.

وتوافق الآراء الدولي بشأن إيجاد حل عادل ثابت وواضح ولدنيا وفترة من الأدوات السياسية والدبلوماسية المتعددة الأطراف لتعزيز التوصل إلى تسوية سلمية وفقا للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نستخدم تلك الأدوات بشكل مسؤول وعاجل - وأعضاء حركة عدم الانحياز مستعدون للقيام بذلك. ولذلك نحث مجلس الأمن على التصرف فوراً للاضطلاع بمسؤولياته في ذلك الصدد.

ويجب على مجلس الأمن أن يفي بواجبه المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بصون السلام والأمن الدوليين ويعمل على تنفيذ قراراته. ولا يمكن أن تكون قضية فلسطين استثناء للقانون الدولي وسلطة مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، لا تزال حركة بلدان عدم الانحياز تشعر بالقلق لأن هذا الجهاز ظل لفترة طويلة عاجزاً عن الوفاء بولايته بشأن هذه القضية الهامة، بسبب استخدام حق النقض من جانب أحد أعضائه الدائمين.

ويدعو أعضاء الحركة مجلس الأمن إلى التغلب على ما يعاني من شلل فيما يتعلق بقضية فلسطين للوفاء بالتزاماته نحو تحقيق حل عادل وسلمي لذلك النزاع والظلم المأساوي اللذين طال أمدهما. ولن يبنى ذلك بعهد جديد للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والمنطقة فحسب، بل سيعيد المصادقية إلى هذا الجهاز ونظامنا الدولي ككل.

وفي ذلك الصدد، لا تزال حركة عدم الانحياز ترى أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يوفر أكثر المسارات فعالية وقابلية للتطبيق لتحقيق السلام، فهو يحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق نتيجة عادلة على أساس حل الدولتين استناداً إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وفقاً لمرجعيات السلام التي أقرها المجتمع الدولي منذ فترة طويلة - قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؛ ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام؛

مواصلة العمل المشترك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ومكافحة التطرف والإرهاب وحماية الملاحة الدولية وتأمين إمدادات النفط والتجارة العالمية.

وختاماً، تجدد مملكة البحرين التزامها، بصفتها شريكاً فاعلاً في ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، بالعمل على تضافر الجهود الدولية في مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية كافة، بما يلبي تطلعات شعوب المنطقة والعالم أجمع نحو السلام والتنمية والازدهار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيدة مهديفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم باسم الدول الـ ١٢٠ الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

في المستهل، أهنيّ البرازيل على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر وأعرب عن تقدير الحركة للفرصة التي أتيحت لها لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين.

وخلال المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز لمنتصف المدة، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٢١، اعتمد الوزراء إعلاناً سياسياً يؤكد، في جملة أمور، أن الحل العادل والدائم والسلمي لجميع جوانب قضية فلسطين، استناداً إلى المعايير المعتمدة دولياً والمكرسة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، يجب أن يظل أولوية في جدول أعمال الحركة. وتظل الأمم المتحدة مسؤولة أيضاً عن القضية إلى أن يتم حلها بصورة مرضية من جميع جوانبها، وفقاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

وفي ذلك الصدد، يؤكد أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز مرة أخرى أن هذا الظلم التاريخي المستمر، وفي صميمه ما يقرب من ٥٥ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية، لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وبالنظر إلى أن شعباً بأكمله - الشعب الفلسطيني - لا يزال محروماً من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير

وغير القانونية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن والوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس والأماكن المقدسة فيها إنما هي أعمال استفزازية وخطيرة. هذا علاوة على أنها تدمر آفاق السلام ولا ينبغي لأحد أن يدعمها أو يحتفي بها. وفي ذلك الصدد، نكرر الدعوة إلى الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني الراهن والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة فضلاً عن حماية حرمة الأماكن المقدسة.

وفي ذلك السياق، تؤكد الحركة أن وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى بكامل مساحته البالغة ١٤٤ ٠٠٠ متر مربع. ويتطلب الحفاظ على التهدة الشاملة احترام إسرائيل للوضع القانوني والتاريخي الراهن للمسجد الأقصى/الحرم الشريف. وهناك حاجة إلى إيجاد أفق سياسي حقيقي يضمن الوفاء بجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق على أساس حل الدولتين.

وعلاوة على ذلك، يجب إدانة تهديدات المسؤولين الإسرائيليين بالضم واستمرار الأنشطة الاستيطانية والتشريد القسري للأسر الفلسطينية من ديارها وأراضيها إدانة قاطعة. ويجب رفض أي تدابير تتخذ في ذلك الصدد على الفور كونها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني، ويجب أن تُقابل بتدابير مساءلة صارمة عن هذه الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك التدابير القانونية المضادة.

وتشيد حركة عدم الانحياز بجهود جلالة الملك محمد السادس بصفته رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وترحب الحركة ببناء القدس الذي وقع عليه في الرباط في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩ جلالة الملك محمد السادس، عاهل المغرب، وقداسة البابا فرانسيس، للتشديد على الدور المهم للقدس بوصفها مدينة تسامح واحترام متبادل بين أتباع الديانات السماوية الثلاث، وضرورة المحافظة على خصوصياتها ومعالمها كمدينة للتعايش السلمي.

ومبادرة السلام العربية؛ وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط - إلى جانب كفالة إعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

لذلك، تكرر حركة بلدان عدم الانحياز دعوتها إلى الاحترام الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والتنفيذ الفعال لأحكامه والتزاماته، لا سيما من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، ويشمل ذلك التزامات الدول فيما يتعلق بالتمييز - فهي مسألة أساسية لكفالة المساءلة.

وتؤكد الحركة أيضاً ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، كما دعا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتدعو الحركة مجلس الأمن إلى دراسة جميع السبل والوسائل العملية على سبيل الاستعجال لكفالة تنفيذ هذا القرار، كما تعهد بذلك.

وبالمثل، تواصل الدول الأعضاء في الحركة الدعوة إلى الاحترام الكامل لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة وتنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق بالوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ووضع القدس الشرقية المحتلة. ومن شأن احترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والقانون الدولي أن يهيئ الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال عن طريق حل النزاع من جميع جوانبه بشكل عادل وجعل السلام والأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين حقيقة لصالح الشعبين والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

ويتحتم اتخاذ إجراءات فورية للمساعدة في تخفيف حدة الحالة المضطربة على الأرض، التي اتسمت بتزايد العنف، لا سيما عنف المستوطنين وإرهابهم، مما أسفر عن مزيد من الخسائر المأساوية في أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كما يلزم تهيئة بيئة مناسبة للسعي إلى تحقيق السلام. ويجب أن يشمل ذلك وقف جميع التدابير الانفرادية

وفي هذا الصدد، تكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء انعدام المساءلة عن جميع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي قد يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب. فغياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار الجرائم ويزعزع استقرار الوضع الميداني، مما يزيد من تقليص احتمالات السلام. ولا تزال الدول الأعضاء في الحركة تدعو إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي، لا سيما من قبل مجلس الأمن لكفالة وقف الانتهاكات المنظمة التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها ومساءلة مرتكبيها. وتكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على أنه يجب على إسرائيل أن تفي بواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي، وأن تخضع للمساءلة إذا واصلت ازديادها للمجلس ولالتزاماتها القانونية الدولية.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير القانوني المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي يرمي إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي والهيكل المؤسسي للمنطقة المحتلة، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لتطبيق ولايتها وإدارتها هناك، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وفي هذا الصدد، وتمشيا مع الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز، تطالب الحركة مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتتسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبالإضافة إلى ذلك، تكرر حركة عدم الانحياز إدانتها للإعلان الانفرداني والتعسفي الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية الذي اعترف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك تؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على ضرورة أن تتسحب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية العجر حتى الخط الأزرق، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، خاصة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفيما يتعلق بقطاع غزة، لا تزال الحالة، ولا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة، تثير قلقاً بالغاً لدى الحركة. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني، الذي لا يزال يفرض معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية يعجز عنها الوصف على أكثر من مليونين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين في غزة. ويجب معالجة هذه الأزمة معالجة شاملة وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وفي سياق الدعوات الصريحة والمسؤولية الرئيسية عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي غير المشروع والعُدواني للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام ١٩٦٧.

ونظراً لعدم وجود حل عادل، تكرر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة للشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. ولذلك تؤكد الحركة من جديد أهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية في تخفيف محنة الفلسطينيين، وتدعو إلى التأييد الكامل لتجديد ولاية الوكالة لكفالة استمرارية برامجها الحيوية ومساهمتها في الاستقرار الإقليمي. وفي ضوء استمرار العجز المالي، تحث حركة عدم الانحياز المجتمع الدولي على تزويد الأونروا بتمويل كاف يمكن التنبؤ به لكفالة استمرارية جهودها التي لا غنى عنها في جميع ميادين العمليات.

وبما أن إسرائيل قد تخلت بوضوح عن التزاماتها بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فإن الحركة تكرر أيضاً دعوتها الطويلة الأمد إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وهذا أمر ملح من أجل التخفيف من وطأة انعدام الأمن التي يعانيها السكان تحت الاحتلال ومنع وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. ولن يؤدي الفشل في ذلك إلا إلى المزيد من التصعيد وفقدان المزيد من أرواح المدنيين بشكل مأساوي.

الفلسطينية المحتلة وتحدث على وقف توسيعها. وكما ذكرت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، تتعارض المستوطنات مع القانون الدولي وتعزل السلام وتضعف احتمال التوصل إلى حل الدولتين، حيث تعيش الدولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وبالتالي تعزز استمرار الوضع الراهن غير المستدام. وقد اعترف مجلس الأمن بخطر الحالة في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي نؤيد ما جاء فيه تأييدا تاما.

ومن ناحية أخرى، تدين الأرجنتين جميع أعمال العنف التي ترتكبها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. ومن الضروري أن يعالج القادة الفلسطينيون بإخلاص الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وفي هذا السياق، نعترف بحق إسرائيل في ممارسة دفاعها المشروع عن النفس، مشددين على أهمية أن تتصرف إسرائيل بطرق تحترم التزامات البلد بموجب القانون الدولي الإنساني، مع أخذ مبدأي التمييز والتناسب، بصفة خاصة، في الاعتبار.

وفيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تؤكد الأرجنتين من جديد الوضع الخاص للقدس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، وترفض في هذا الصدد أي محاولة أحادية الجانب لتعديله، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدة القديمة ذات المكانة الخاصة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث الكبرى. وتعتقد الأرجنتين أن القدس هي إحدى المسائل التي يجب تحديد وضعها النهائي بين الطرفين عن طريق مفاوضات ثنائية.

وبالنظر إلى الصعوبات المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تود الأرجنتين أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لعمل الوكالة، الذي يسهم في منع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة أن يطور المجتمع الدولي استجابات مناسبة لكفالة حصول الوكالة على الأموال اللازمة لضمان عدم انقطاع خدماتها.

وفيما يتعلق بالجولان السوري، تتمسك الأرجنتين بموقف قائم على المبادئ بشأن عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة،

وفي الختام، تغتم الحركة هذه الفرصة لتكرر دعوتها للمجتمع الدولي إلى العمل الجماعي والمسؤول لدعم القانون الدولي وبذل وتكثيف جميع الجهود اللازمة لدعم القضية الفلسطينية العادلة، التي يتمثل هدفها النهائي في وضع حد لهذا الظلم التاريخي والخطير. وتؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من جديد التزامها بتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك التخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين، وتؤكد من جديد دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيدة سكييف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):** نشكر الوفد

البرازيلي على تيسير مناقشة اليوم المهمة.

لا تزال الأرجنتين تعتقد أن الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي هو من خلال المفاوضات بين الطرفين الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الوضع النهائي المحددة في اتفاقات أوسلو، وهي مسائل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والتدابير الأمنية.

ويؤيد بلدي التوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية، من خلال حل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعلى أساس ما يحدده الطرفان في عملية التفاوض، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وتؤكد الأرجنتين من جديد دعمها لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة وقادرة على البقاء تعترف بها جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وبالمثل، تكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها إزاء النمو المستمر والمتواصل للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي

وترحب أمانة منظمة التعاون الإسلامي وتشير في هذا الصدد إلى التقرير الذي صدر مؤخرا عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، والذي أشار بوضوح إلى أن

”إسرائيل لا تنوي إنهاء الاحتلال، ولديها سياسات واضحة لضمان السيطرة الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة وتعمل على تغيير التركيبة السكانية من خلال الحفاظ على بيئة قمعية للفلسطينيين وبيئة مواتية للمستوطنين الإسرائيليين.“ (A/ HRC/٥٠/٢١، الفقرة ٧٠)

وأبرز التقرير حقيقة أن إفلات إسرائيل من العقاب يعزز الشعور المتزايد بالاستياء في صفوف الفلسطينيين ويؤجج التوترات المتكررة وعدم الاستقرار ويطيل أمد النزاع، فضلا عن دورة لا تنتهي من العنف تعرض فرص السلام والأمن المستدامين للخطر. وخلص إلى أن إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي، بما يتفق تماما مع قرارات مجلس الأمن، يظل أمرا أساسيا لإنهاء التكرار المنهجي للتوترات وعدم الاستقرار والطابع المطول للنزاع.

وتود أمانة منظمة التعاون الإسلامي أن تعرب مرة أخرى عن إدانتها القوية للاغتيال البغيض للصحفية شيرين أبو عاقلة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية أثناء قيامها بواجبها في نقل الحقائق وتوثيق الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني في أيار/مايو الماضي. وتشدد على أن تلك الجريمة تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والأعراف الدولية وتتطلب تحقيقا فوريا ومحاسبة المسؤولين عنها.

وفي جملة من الانتهاكات، وثقت تقارير مقتل وإصابة مئات المواطنين الفلسطينيين في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢. وتؤكد أمانة منظمة التعاون الإسلامي من جديد في ذلك الصدد إن غياب المساءلة عن الجرائم الإسرائيلية التي لا حصر لها ضد الشعب الفلسطيني يهيئ بيئة يزدهر فيها الإفلات من العقاب، ويشجع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات والتجاوزات فيما يُحرم الضحايا وأسره من العدالة والإنصاف.

واحترام السلامة الإقليمية للدول. ونؤمن إيماننا راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ونرى أن من المهم السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع بين سورية وإسرائيل بغية وضع حد لاحتلال مرتفعات الجولان في أقرب وقت ممكن، تمشيا مع القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

في الختام، تود الأرجنتين مرة أخرى أن تحث الفلسطينيين والإسرائيليين على استئناف محادثات السلام والتصرف بحسن نية وبمرونة وتمشيا مع القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، سعيا للتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا العالقة فيما يخص الوضع النهائي لفلسطين بجميع جوانبها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة قادر.

**السيدة قادر (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أمانة منظمة التعاون الإسلامي.

إذ نجتمع مرة أخرى لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أصبح المسار الحالي أكثر صعوبة وكآبة بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وهي أمور موثقة جيدا ومتأصلة في النظام الإسرائيلي الإشكالي القائم على الفصل العنصري والاستعمار والعنصرية والاحتلال، كما هو موضح في العديد من وثائق الأمم المتحدة، بما في ذلك تقارير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وتعرب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عن بالغ قلقها إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد مدينة القدس المحتلة ومواطنيها ومقدساتها، وخاصة المسجد الأقصى/الحرمة الشريف؛ وسياسة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية، التي تكثفت بشكل خاص في القدس المحتلة وحولها؛ والحصار المفروض على قطاع غزة؛ والوضع اللاإنساني الذي يقاسيه الأسرى الفلسطينيون، من بين انتهاكات أخرى، تشكل في كثير من الحالات جرائم حرب.

صارخا بموجب القانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، يجب عدم المضي قدما بخطط الاستيطان في المنطقتين E-1 و E-2 في الضفة الغربية، الأمر الذي قد يعجل بالتفكك الإقليمي والجغرافي لدولة فلسطين المستقلة في المستقبل.

ومن المثير للقلق الشديد أيضا أن عدد حوادث العنف في كل من إسرائيل وفلسطين قد ازداد. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال أو أشكال تحريض قد تؤدي إلى تصعيد التوترات.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تبرير أي هجمات إرهابية. ويجب أن يتوقف فوراً أي شكل من أشكال العنف ضد المدنيين. والأهم من ذلك كله، يجب محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال البغيضة.

ونؤكد أيضا بيان الأمين العام الذي يدعو إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في مقتل الصحفية الفلسطينية الأمريكية شيرين أبو عاقلة، فضلا عن ضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكاب ذلك العمل. ونحيط علما بالإحاطة التي قدمها المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن النتائج التي توصل إليها الرصد المستقل للمفوضية في ذلك السياق.

لا يزال يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة. وقد أصبح دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، لا سيما فيما يتعلق برعاية صحة وتعليم الفتيات والفتيان، أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. وفي ذلك الصدد، ستظل الحكومة الكورية ثابتة في دعم الأونروا من خلال استمرار في تقديم المساهمات المالية.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها القوي بمواصلة دورها البناء في النهوض بالسلام والاستقرار في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

وتدعو أمانة منظمة التعاون الإسلامي هذا الجهاز الدولي إلى الاضطلاع بمسؤوليته عن ضمان احترام إسرائيل لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وامتنالها الكامل لها، بما في ذلك، من بين قرارات أخرى، القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يوفر مسارا واضحا نحو وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية وإحياء عملية سلام برعاية متعددة الأطراف تفضي إلى تحقيق حل عادل ودائم وشامل يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

في الختام، تؤكد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مجددا دعمها الكامل للشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة و تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين ذات السيادة والاستقلال الكاملين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة بيو (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها لحل الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. ويغتم وفد بلدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد موقفه بأنه يجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. ونحث بقوة جميع الأطراف على استئناف محادثات السلام، ونكرر تأكيد دعمنا لجهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي.

ونود أيضا أن نعرب عن دعمنا للجهود التي يبذلها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لتحقيق تلك الغاية.

لا يزال وفد بلدي يساوره قلق عميق إزاء توسع المستوطنات الإسرائيلية وعمليات الهدم والإخلاء. فهذه الإجراءات الانفرادية لا تعيد في معالجة الحالة الراهنة. وكما يؤكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بوضوح، فإن هذه المستوطنات ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا